الخسيس ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى ومباح
وهو الثوب الجميل للتزين ومكروه وهو اللبس للتكبر وبقي الابيض
والاسود ويكره الاحمر والمعصفر والسنة ارخاء طرف العمامة بين
كتفيه قدر شبر وقيل الى موضع وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس
واذا اراد جدية نشرها نقضها كما لفها ويحل للنساء لبس الحرير ولا
يحل للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم ولا بأس بتوشيحه وافتراشه
خلافا لهما ولا بأس بلبس ما سداه ابريسم ولحمته غيره وعكسه لا
يلبس الثاني الحرب ويكره خالصه فيهما خلافا لهما ويجوز للنساء التحلي
بالذهب والفضة لا للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من
الفضة ويستعمل الذهب في ثقب الفص وكتابة الثوب بذهب
او فضة وشد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما ولا
يتختم بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل يباح بالحجر اليشب وترك التختم
افضل لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل والشرب من اناء
مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء موضع الفضة
ويكره عند ابي يوسف رح وعن محمد رح روايتان ويكره الباس
الصبي ذهبا او حريرا ويكره حمل حرة لمسح العرق او الخاط او
الوضوء ان للمتكبر وان للحاجة فلا هو الصحيح واكثرهم لا بأس به

فصل في النظر ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة
كالطبيب والختان والحافظة والقابلة والخاتن ولا يتجاوز قدر
الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة وقد بينت
في الصلوة وتنظر المراة من المراة والرجل الى ما ينظر الرجل من
ان امنت الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي يحل له
وطئها وتمسح محارمها وامته غيره الى الوجه والرأس والصدر و

الشافعي والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة وفي النظر و
المس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى المرة
الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امنت الشهوة والا فلا يجوز
بغير الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز مسّ ذلك وان
امن ان كانت شابة ويجوز ان تجوز الا لشهوة او هو شيخ يأمن
على نفسه وعليها ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة
الشراء او النكاح والعقد مع سيدته كالاجنبي والمحبوب والمخصي
كالفحل ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانقه في ازار بلا قميص و
عند ابي يوسف رح لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان
العادل ويحل عن امته بلا اذنها لا غير زوجته الا بالاذن ولا تعوض الامة
اذا بلغت في ازار واحد **فصل في الاستبراء** من ملك امة بشراء او
غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرئها بحيضة في حقه تحيض وتطهر
في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا باس بثلثة اشهر وعند محمد رح باربعة
اشهر وعشر وفي رواية بنصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكرا
او مشتراة من امراة او مال طفل او تمزيحرم عليه وطئها ويستحب
الاستبراء للبايع ولا يجب عليه ولا تكفي حيضة ملكها فيها ولا التي
قبل القبض وقبل الاجازة في بيع الفضولي وكذا الولادة ويكفي
حيضة وجدت بعد القبض وهي مجوسية فاسلمت ويجب عند
تملك نصيب شريكه لا عند عوده الآبقة ورد المغصوبة والمستأجرة
وفكاك الرهن المرهونة ولا تكره الحيلة لاسقاط عند ابي يوسف رح
خلافا لمحمد رح واخذ بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك الاول و
بالثاني ان احتمل والحيلة ان لم تكن حيضة ان يتزوجها البايع قبل البيع او المشتري بعد البيع
وان كان حيضة فان تزوجها البايع قبل البيع او المشتري بعد البيع

Copyright © King Saud University